



منظمة الأغذية  
والزراعة للأمم  
المتحدة

联合国  
粮食及  
农业组织

Food and  
Agriculture  
Organization  
of the  
United Nations

Organisation des  
Nations Unies  
pour  
l'alimentation  
et l'agriculture

Продовольственная и  
сельскохозяйственная  
организация  
Объединенных  
Наций

Organización  
de las  
Naciones Unidas  
para la  
Alimentación y la  
Agricultura

## المؤتمر

الدورة الثامنة والثلاثون

روما، 15-22 يونيو/حزيران 2013

محاضرة مكدوغال التذكارية الثامنة والعشرون

محاضرة تكريماً للسيد Frank L. McDougall

يلقيها

البروفيسور Amartya Sen

أستاذ في جامعة توماس لامونت

وأستاذ الاقتصاد والفلسفة في جامعة هارفرد

لماذا يوجد كل هذا الجوع في العالم؟

1

إنه ليشرفني كثيراً أن أكون هنا وأن تتاح لي الفرصة لإلقاء محاضرة مكدوغال التذكارية لهذا العام أمام مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو). وأعرب عن امتناني الخاص للمدير العام، السيد جوزيه غرازيانو دا سيلفا، على دعوته لي.

من الصعوبة بمكان أن نقدر على وجه الدقة عدد الجوعى في العالم. والواقع أن ثمة طرقاً مختلفة لإجراء ذلك التقدير، بل وهناك طرق متنوعة نعرف بها الجوع ونقص التغذية. على أنه من الواضح تماماً أنه مهما كانت الطريقة التي نقدر بها حجم الجوع في العالم المعاصر سنجد أنفسنا في نهاية المطاف أمام أعداد كبيرة للغاية ما لم نقرر أن نتجاهل ذلك الكم الهائل من الشواهد المتاحة المتعلقة بالموضوع، أو نختار تعريفاً غريباً للجوع. ولعل من السخف، بل ومن المحزن، أن نتوقف عن بحث أسباب الجوع في انتظار تقدير دقيق متفق عليه لعدد الجوعى على الأرض. وعلينا،



mg856a

يمكن الاطلاع على هذه الوثيقة باستخدام رمز الاستجابة السريعة (QR)؛ وهذه هي مبادرة من منظمة الأغذية والزراعة للتقليل إلى أدنى حد من أثرها البيئي وتشجيع اتصالات أكثر مراعاة للبيئة. ويمكن الاطلاع على وثائق أخرى على موقع المنظمة [www.fao.org](http://www.fao.org)

كما قال أرسطو، أن نسعى في أي موضوع إلى إيجاد ذلك النوع من "الوضوح الذي تسمح به مادة الموضوع؛ ولا يمكن أن نتوقع نفس المستوى من الدقة في كل ما يدور من محاورات تماماً كما هو الحال في كل تنتجه يد الإنسان"<sup>(1)</sup>.

ويمكننا أن نبلور فكرة ما عن حجم المشكلة إذا بدأنا بتقديرات مشروع الجوع التي تشير إلى أننا نستطيع بكل تأكيد أن نصف 870 مليون شخص على الأرض بأنهم محرومون من الغذاء ويعانون الجوع. ومرة أخرى علينا ألا نأخذ ذلك الرقم المحدد على محمل الدقة، ولكن من الصعب ألا نشعر بقلق بالغ إزاء تلك النسبة الهائلة من السكان (أكثر قليلاً من شخص واحد من بين كل عشرة أشخاص على الأرض) الذين يعيشون في ظروف الجوع ويعانون نقص التغذية. ومن المهم أن نلاحظ أيضاً ما تشير إليه تقديرات نفس المصدر من أن 60 في المائة من الجوعى على الأرض هم من النساء، وأن طفلاً واحداً من بين كل ستة أطفال يولدون في البلدان النامية مصابين سريرياً بنقص الوزن عند الولادة بشكل يثير القلق.

وثمة الكثير مما يمكن أن نناقشه بشأن مختلف جوانب الجوع وعواقبه المتنوعة والبعيدة المدى، ولكن ربما أول ما يتبادر إلى الأذهان هو التساؤل عن سبب وجود الكثير جداً من الجوع في كل أرجاء المعمورة. إن العالم اليوم ينعم بثروات طائلة من حيث متوسط ومجموع الدخل والثروة مقارنة بما كان عليه الحال من قبل. والواقع أن الكثير من الناس على الأرض يتمتعون بمستويات معيشية اليوم ما كان لأجدادنا أن يتخيلوها حتى. فلماذا إذن لم تحل هذه الوفرة العالمية مشاكل الجوع ونقص التغذية؟ إنه سؤال في حاجة إلى إجابة. ويجب أن نتوقف الإجابة على نظرتنا ونظيرتنا لأسباب الجوع.

لقد حاولت منذ نحو أربعين عاماً أن استخدم مفهوم أطلقت عليه "الاستحقاق الغذائي" لتفسير المجاعات وأزعم أن هذه الفكرة قد أثبتت جدواها في تفسير أسباب وأسس المجاعات الملحوظة. ويبدو من الطبيعي أن أتساءل عما إذا كان نفس المفهوم الذي ينطوي على فكرة الاستحقاقات بشكل عام والاستحقاقات الغذائية على وجه الخصوص يساعد في تفسير استمرار الجوع بانتظام وعلى نطاق واسع (مقابل المجاعات الدورية) في عالمنا المزدهر نسبياً. وعلى أساس الأعمال السابقة، كان من الواضح أن التركيز على فشل استحقاقات الناس يساعد على تفسير المجاعة على وجه الخصوص، وكذلك الجوع بشكل عام. وهذه محاولة لمتابعة ذلك المسار.

ولا أخفي عليكم، خاصة عندما ألقى محاضرة في الفاو، أنني عندما تعرفت في عام 1981 على المدير العام للمنظمة بعد وقت قصير من نشر كتاب لي بعنوان Poverty and Famines: An Essay on Entitlement and Deprivation "الفقر والمجاعة: مقال عن الاستحقاق والحرمان"<sup>(2)</sup>، أخبرني المدير العام أن كتابي هو أسوأ ما قرأه عن الأغذية والجوع. ورأيت أن ذلك التقييم ينال من قدرتي بعض الشيء. ولكن لا بد لي أيضاً أن أوضح أن ما ذكرته في كتابي كان انتقاداً شديداً لتقديرات معدلات الجوع واحتمالات المجاعة التي لا تستند إلا للبيانات المتعلقة بنصيب الفرد من الأغذية المتوافرة، وكان ذلك هو الأسلوب المتبع في ذلك الوقت في الفاو. وأظن أنني ربما كنت سأشعر أيضاً بالامتنان

إذا استحسننت الفاو ما ذكرته في كتابي. وقلت لنفسي "إن ما يميزني كثيراً أن أكون قد كتبت أسوأ كتاب على الإطلاق حول موضوع كُتب عنه الكثير". ولذلك فإنني أشعر بامتنان خاص للمدير العام الحالي على منحي فرصة ثانية في الفاو.

واسمحوا لي أن أتطرق بإيجاز إلى فكرة الاستحقاق الغذائي وكيفية اختلافها عن كمية الأغذية المتوافرة للفرد وكذلك الترابط بين الفكرتين، إن وجد أصلاً. وسأتناول أيضاً الطريقة التي يمكن بها أن يساعدنا ذلك كله في تفسير استمرار الجوع على نطاق واسع في العالم وكذلك، بنفس القدر من الأهمية، الإجراءات العلاجية التي يمكن اتخاذها بعد إجراء تشخيص مناسب.

## 2

إن الفكرة الأساسية للاستحقاق الغذائي بسيطة وواضحة للغاية. فالأغذية والسلع الأخرى لا توزع مجاناً على الناس، وبالتالي فإن استهلاكهم عموماً وقدرتهم على استهلاك الأغذية على وجه الخصوص يجب أن يعتمد على سلة السلع والخدمات المتاحة لهم على التوالي. والمتغير الحاسم في اقتصاد السوق هو كمية الأغذية التي يمكن لأي شخص أن يشتريها من السوق أو يمتلكها مباشرة عن طريق إنتاجها في مزرعته (وينطبق ذلك بشكل خاص على مالك الأرض الذي يزرع المحاصيل الغذائية). وينبغي ألا يكون وجود الأغذية في العالم أو في البلد أو حتى في مكان ما في حد ذاته داعياً إلى تسهيل مشكلة حصول الضحايا الذين يتضورون جوعاً على الطعام. ذلك أن ما يمكننا أن نشتره يعتمد على دخلنا، ويتوقف ذلك بدوره على ما يمكننا أن نبيعه (أي الخدمات التي يمكن أن نقدمها أو السلع التي ننتجها أو قوة العمل التي يمكن أن نعرض بيعها وننجح في القيام بذلك من خلال العمل بأجر). ويتوقف حجم الغذاء والسلع الضرورية الأخرى التي نستطيع أن نشترها على الوضع الوظيفي لكل منا ومعدل الأجور وغيرها من المكافآت، وأسعار الأغذية والسلع الأخرى التي نشترها بدخلنا. وينشأ الجوع والمجاعة، كما حاولت أن أؤكد في كتابي الذي أصدرته في عام 1981، عن عدم امتلاك بعض الأشخاص ما يكفيهم من الغذاء الذي يتناولونه، بغض النظر عن عدم توافر أغذية كافية في البلد أو في المنطقة.

ولذلك فإن المتغير الحاسم هنا هو "مجموعة استحقاقات" مجموعات السلع البديلة التي نستطيع شراؤها (أو التي نستطيع امتلاكها بأي شكل آخر). ومن مجموعة الاستحقاقات هذه يمكن للأسر أن تختار أي سلة بديلة في حدود إمكانياتها. وتحدد كميات الغذاء في كل سلة ما تستطيع الأسرة أن تتناوله من طعام، ويحدد ذلك بدوره ما إذا كان أفراد الأسرة مجبرون أو غير مجبرين على الجوع.

فما الذي نتوقف عليه استحقاقاتنا؟ يجب أن نتوقف هذه الاستحقاقات في اقتصاد السوق على جملة أمور تشمل ما لدينا من موارد وما نتمتع به من إمكانيات، مثل قوتنا العاملة وأراضيها وأصولنا الأخرى التي نمتلكها ونستطيع أن نستخدمها مباشرة بأنفسنا في الإنتاج أو يمكن أن نبيعه في السوق. ويجب أن نتوقف الاستحقاقات أيضاً على ما تفتحه الأسواق من فرص أمام عمالتنا والسلع والخدمات التي يمكن أن نبيعهها، وأسعار وكميات الأغذية والسلع الأخرى المتاحة التي نأمل في شرائها بما نكسبه من نقود. وسواء أكان لدينا ما يكفي من الطعام أو ما إذا كنا مجبرين على أن

نجوع فإن ذلك يتوقف بالتالي على إمكاناتنا وظروف الإنتاج والتبادل، وهي معاً تحدّد استحقاقاتنا. وإذا لم يكن في وسعنا شراء ما يكفينا من الغذاء لسد جوعنا فسوف نجوع بطبيعة الحال.

إن السبب الرئيسي وراء الجوع والمجاعة هو فشل الاستحقاق. ولكن ذلك ليس هو السبب الوحيد المحتمل، إذ يمكن أن ينشأ الجوع والمجاعة أيضاً عن أسباب أخرى، مثل قراراتنا المبيّنة بالصوم لأسباب دينية أو سياسية. على أن الجوع والمجاعة ينشآن عموماً عن حرمان لا إرادة لنا فيه بسبب عدم كفاية استحقاقاتنا.

ذلك هو جوع الأسرة وجوع أفرادها. ويمكننا من هنا أن نتطرق إلى فئات أوسع، مثل المجتمع أو إلى فئات أضيق، مثل الأشخاص داخل الأسرة. ولنبدأ أولاً بالمجتمع، إذ يمكن لفشل الاستحقاق أن يبتلي المجتمع، بل إن فئة عريضة من المجاعات تنشأ عموماً بسبب الخسارة الفادحة في استحقاقات فئة مهنية واحدة أو أكثر وحرمانها بالتالي من فرصة السيطرة على الغذاء واستهلاكه. ويعبر ذلك عن فشل جماعي في الاستحقاقات. ونلاحظ نفس الشيء في نقص التغذية المستشري على نطاق واسع والذي قد لا يرقى إلى مستوى المجاعة ولكنه قد يعبر رغم ذلك عن قصور جماعي في الاستحقاقات. ويعني ذلك أن دراسة الظواهر المتصلة بالجوع والتي تتراوح بين المجاعة الشديدة ونقص التغذية المستمر غير الشديد تتطلب من هذا المنظور تحليل فشل الاستحقاقات وقصور استحقاقات الأسر في المجتمعات المتضررة.

ويمكننا أيضاً أن ننقل من الحديث عن الأسر إلى الأفراد. ولا يحصل كل فرد في الأسرة على دخل، فالأطفال لا يكسبون دخلاً، والمسنون قد لا يحصلون على دخل، والمرأة في كثير من المجتمعات قد تعمل في البيت (أعمالاً شاقة بدرجة كبيرة للغاية في بعض الأحيان) ولكنها ليست من بين من يطلق عليهم "عائل" يمتلك موارد رزق خارج البيت في اقتصاد السوق. وتتوقف ظروف الأفراد داخل الأسرة على قواعد تنظم توزيع الأغذية داخلها. وبالرغم من أن من يعتمدون على السوق في كسب قوت الأسرة قد لا يستطيعون أداء عملهم الخارجي وكسب دخلهم إذا كان عليهم العناية بالعمل المنزلي أيضاً (بما في ذلك رعاية الأطفال وكبار السن والمرضى)، وبالرغم من أن العمل المنزلي عنصر جوهري في عملية كسب دخل خارجي فإن التقاليد الاجتماعية في معظم بلدان العالم تنزع إلى التمييز لصالح من يقال إنهم يكسبون قوت الأسرة ضد من يجعلون بعملهم في المنزل كسب ذلك القوت ممكناً.

ولذلك ينبغي أن يتسع تحليل الاستحقاقات ليتجاوز الاستحقاقات القانونية المتصلة بالملكية كي يغطي أيضاً مسائل من قبيل استخدام المعايير الاجتماعية وتقاليد المشاركة الراسخة التي تحدّد الأشخاص الذين من المقبول أن يكون لهم "استحقاق" وطبيعة ذلك الاستحقاق. من ذلك مثلاً أن نزوع المجتمعات المتحيّزة جنسانياً إلى اعتبار حق المرأة في المطالبة بالاهتمام بها داخل الأسرة أقل من حق الرجل أو النظر إلى الفتيات باعتبارهن أقل استحقاقاً للغذاء السليم أو الرعاية الصحية السليمة مقارنة بالأولاد يكشف عن ضرورة توسيع فكرة الاستحقاق من المطالبات القانونية لتشمل المعايير المقبولة اجتماعياً التي يمكن أن تجعل بعض أفراد الأسرة يعانون الحرمان أكثر من غيرهم داخل نفس الأسرة. وتقتضي هذه التقاليد والمعايير الاجتماعية المتصلة بتقاسم الأغذية والسلع الأخرى مقاومة ومعارضة، ولكن علينا عند

تفسير الجوع والمجاعة في العالم بوضعهما الراهن أن نلاحظ قوة تلك التقاليد الراسخة التي يمكن أن تنطوي على أهمية حاسمة في دراسة مشاكل التوزيع بين المرأة والرجل وفهم احتمالات الحرمان الخاص لدى الفتيات مقارنة بالفتيان<sup>(3)</sup>.

## 3

كيف يرتبط إنتاج الأغذية بمفهوم الاستحقاق الغذائي؟ الإنتاج الغذائي ليس أحد العوامل الهامة المؤثرة على الاستحقاق الغذائي. وقد يتأثر الجوع والمجاعة تأثيراً كبيراً بتدني إنتاج الأغذية. من ذلك مثلاً أن الأسرة الفلاحية قد تعاني الجوع بسبب انهيار إنتاجها جراء الجفاف أو الفيضانات. ولأسباب مختلفة قد تجوع الأسرة التي تحصل على أجر بسبب ارتفاع أسعار الأغذية أكثر من اللازم نتيجة لتلف المحصول. وإذا نظرنا إلى صلة أخرى نجد أن الناس الذين يعملون في الإنتاج الزراعي قد يعانون الجوع أو المجاعة عندما يفقدون وظائفهم بسبب تراجع الإنتاج. ويمكن أن ينشأ ذلك التأثير كذلك في الإنتاج الزراعي غير الغذائي. على أن الإنتاج الغذائي والزراعي لا يمكن إلا أن يكون له تأثير هام على الاستحقاقات الغذائية للسكان، ويمكن أن يتحقق هذا التأثير من خلال عدة قنوات مختلفة.

ولا بد أن يحدد ذلك بوضوح قدر الإمكان، سيما أن الاستحقاق الغذائي يُعتبر في بعض الأحيان، ولكن على سبيل الخطأ، ظاهرة لا تقوم على الإنتاج الغذائي والزراعي. وقد لا يكون ذلك صحيحاً. فلماذا إذن يبدو أن الاستحقاق الغذائي مسار "بديل" لتحليل الجوع والمجاعة بطريقة مختلفة تماماً عن تحليل تلك النكبات على أساس مشاكل الإنتاج الغذائي؟ ولماذا ثار ذلك الجدل عند النظر في الادعاءات البديلة بأن هبوط إنتاج الأغذية وفشل الاستحقاق الغذائي هو المفهوم الأساسي والتأسيسي الذي يستند إليه تحليل المجاعة والجوع؟

إن الإجابة ليست بعيدة عنا. فبينما لا يمكن فصل الاستحقاق الغذائي عن إنتاج الأغذية، فإن هذين المفهومين ليسا متطابقين بأي حال من الأحوال، بل ولا يوجد تشابه كبير بينهما. ويمثل إنتاج الأغذية أحد العوامل المؤثرة على الاستحقاقات الغذائية وإن كانت ثمة تأثيرات أخرى. كما أن إنتاج الأغذية ليس بالضرورة أهم عامل مؤثر على الاستحقاقات. والواقع أن الجوع يمكن أن يحدث أو يمكن أن تظهر مجاعة جديدة دون حدوث هبوط في إنتاج الأغذية من أي نوع. وبالتالي فإن المسألة لا تقتصر على أثر الإنتاج الغذائي على الجوع والمجاعة من خلال التأثير في استحقاقات الأشخاص المعنيين (وليس بمعزل عنهم) ولكن الاستحقاقات الغذائية لشخص أو لجماعة قد تتقلص أحياناً بشدة دون أن تكون مصحوبة بهبوط كبير، بل وربما دون أي هبوط على الإطلاق في إنتاج الأغذية. وبالرغم من أن إنتاج الأغذية يمثل أحد محددات الاستحقاق الغذائي، لا يمكن أن نفهم الجوع والمجاعة فهماً كافياً اعتماداً فقط على دراسة الإنتاج الغذائي وحده.

لقد عرضت في كتابي الأول عن المجاعة الذي صدر بعنوان الفقر والمجاعة عدة أمثلة لمجاعات لم يصاحبها أي هبوط يذكر في الإنتاج الغذائي (مثل مجاعة البنغال في عام 1943 أو المجاعة الإثيوبية في عام 1973)، بل وعرضت أمثلة للمجاعات التي وقعت في سنوات زروة توافر الأغذية (مثل مجاعة بنغلاديش في عام 1974). ومن الأهمية البالغة أن نركز على إمكانية حدوث مجاعات أو جوع أو نقص عام في التغذية حتى إذا لم تكن هناك أي مشاكل في إنتاج

الأغذية لأن السياسات العامة والنقاش الشعبي يتجه في كثير من الأحيان برمته نحو التركيز على مشاكل إنتاج الأغذية، وهو ما يمكن أن يشوه السياسة ويربك النقاشات الدائرة. ويمكن لهذا التشوش والتخبط أن يضر كثيراً بحياة الإنسان ويجلب له الكثير من المعاناة.

ومن الحاسم بدرجة كبيرة أن نتلافى، من ناحية، خطأ الاعتقاد بأن الجوع ينشأ كله عن مشاكل إنتاج الأغذية، وكذلك، من الناحية الأخرى، افتراض أن الجوع لا يتأثر على الإطلاق بإنتاج الأغذية. وعندما كنت أحاول أن أفرّب تحليل الاستحقاقات من بؤرة التركيز والاهتمام في عام 1981 كنت أدرك تماماً، وقد تحدثت عن ذلك بالفعل، صلة الجوع بإنتاج الأغذية. ولكننا كنا في ذلك الوقت نغفل كثيراً الصلة بين الجوع والعوامل الأخرى غير إنتاج الأغذية التي تؤثر على الاستحقاق الغذائي وكذلك على الجوع.

لقد كان النزوع نحو التركيز على إنتاج الأغذية وحده مشكلة خطيرة في صياغة سياسات واضحة الرؤية إزاء مكافحة الجوع والمجاعة. وكانت هناك حاجة مثلاً إلى إثبات إمكانية حدوث الجوع والمجاعة بسبب البطالة أو نتيجة انهيار أسواق سلع محددة يتوقف على بيعها ما نكسبه من إيرادات خارجية، أو نتيجة ارتفاع حاد في أسعار الأغذية جراء زيادة الطلب. وكان لا بد أيضاً من الإشارة إلى أن مؤشر مالتوس لكمية الأغذية المتاحة للفرد يمكن أن يكون مضللاً بدرجة كبيرة وبالتالي خطيراً للغاية، لا سيما القيمة الكبيرة لحصة الفرد من الأغذية المتوافرة يمكن أن تولد إحساساً زائفاً بالأمن، وهذا الإحساس الزائف بالأمن يمكن أن يفضي إلى تقاعس الدولة ويؤدي بالتالي إلى عدم اتقاء حالات الجوع والمجاعة التي كان يمكن تلافيها. والواقع أن ثمة الكثير من الأمثلة التاريخية التي تكشف عن إخفاق السياسة بسبب ذلك الفهم المغلوط لأسباب المجاعة.

ومن المنصف أن نقول إن هذه المسائل قد قُتلت بحثاً في العقود الأخيرة. ومن المؤكد أنها باتت الآن مفهومة بشكل أفضل كثيراً مما كانت عليه من قبل في عام 1981. والواقع أننا ربما نكون قد وصلنا الآن بالفعل إلى النقطة التي قد يكون من المفيد عندها حدوث تغيير طفيف في التوازن. وبطبيعة الحال فإننا لا نخشى عندما نقول إن الجوع ينشأ عن الفقر ومن الصواب أيضاً أن نربط بين الجوع وبين ضعف القدرة الشرائية وعدم كفاية الدخل. غير أنه من المهم أيضاً أن نعترف بأهمية دور إنتاج الأغذية وتوافرها باعتباره أحد العوامل ذات الصلة التي تؤثر على الاستحقاق الغذائي. ومن الأهمية البالغة أيضاً في بعض الأحيان أن نتأكد من أن الإمدادات الغذائية لا تقل كثيراً عن طلب السوق حتى لا ترتفع الأسعار بشدة ويتعذر بالتالي على الكثير من الفقراء شراء الأغذية. والواقع أن هذا هو مدخل الجوع في حالات كثيرة.

ولكي نتمكن من تكوين صورة متوازنة، علينا أن نتأكد أننا نضع إنتاج الأغذية في موضعه السليم وأنه يحظى بالقدر المناسب من الأهمية، وأنه لا يستأثر بكل الأهمية، كما أنه ليس معدوم الأهمية. وبدون ارتكاب خطأ تحديد الاستحقاق الغذائي من خلال توافر الأغذية أو الإنتاج الغذائي، وبدون النظر إلى إنتاج الأغذية باعتباره العامل المؤثر الخطير الوحيد على الاستحقاق الغذائي، يتعيّن علينا أن نتأكد أيضاً أن تأثير إنتاج الأغذية باعتباره أحد المحددات

الرئيسية للاستحقاق الغذائي مفهوم على نطاق واسع. ولا يمكن أن يُقَابِل الخطأ بخطأ. بل علينا أن نتجنب الوقوع في كلا الخطأين.

## 4

ما هي الصلة بين هذه المناقشة وبين مشاكل الغذاء والجوع في عالمنا المعاصر؟ أرى أنها وثيقة الصلة ببلورة فهم أشمل لمشاكل الجوع في العالم الحديث وكذلك لإيجاد مجموعة واسعة بالقدر المناسب من السياسات اللازمة للتصدي لتلك المحن. والعامل الأهم في نهاية المطاف وراء الجوع هو الفقر. وتمازج التقاليد السائدة أيضاً تأثيراً كبيراً على توزيع الموارد والفرص، ومنها الأغذية والرعاية الصحية، داخل الأسرة. وتشمل العوامل الرئيسية وراء استمرار الجوع في العالم استمرار الفقر على نطاق هائل رغم ما يشهده العالم الحديث من ازدهار متزايد من حيث المتوسطات والمجاميع. لكن الفقر يمكن أن يزداد سوءاً بسبب مشاكل الإنتاج، ويرجع ذلك في جانب منه إلى أن إمدادات الأغذية التي تقل عن الطلب تؤدي إلى زيادة الأسعار، وهو ما يمكن أن يفاقم فقر أسر كثيرة في ظل ما تحصل عليه من دخل. وعلاوة على ما سبق وبالنظر إلى أن الكثير من الناس يكسبون قوتهم من إنتاج الأغذية أو مزاوله أنشطة إنتاج أو تجهيز الأغذية فإن الفشل على جبهة الإنتاج يمكن أن يتضافر مع الضغوط الواقعة على الدخل والاستحقاقات، بما فيها الاستحقاقات الغذائية.

ويمكننا النظر إلى مشاكل الجوع اليوم من حيث المناطق الواسعة في العالم. وبينما لا يزال الجوع مستشرياً على نطاق واسع في آسيا فإن المشكلة الرئيسية في المنطقة ككل لا تنبع من صعوبات إنتاج الأغذية وحدها. بل لقد استمر نمو نصيب الفرد من إنتاج الأغذية في آسيا، ومن مطالعة إحصاءات منظمة الأغذية والزراعة أرى أنه حتى في عام 2011 ازداد نصيب الفرد من إنتاج الأغذية في آسيا بنسبة 15 في المائة مقارنة بمستوياته منذ 5 سنوات. وإذا كانت آسيا تعاني الكثير من الجوع، بل ويبلغ العدد المطلق للجوعى على الأرض أعلى مستوياته في الهند، يجب أن نبحث عن الأسباب في عوامل أخرى ليست أساساً في إنتاج الأغذية.

وبينما لم تشهد أوروبا والأمريكتان نمواً سريعاً في نصيب الفرد من إنتاج الأغذية فإن مستويات الدخل هناك، باستثناء بعض الحالات في أمريكا اللاتينية، كبير بما يكفي لأن يشتري معظم السكان هناك الأغذية التي تمكنهم على الأقل من تجنب أشكال الجوع القوية.

وأفريقيا من الناحية الأخرى ليست ثرية ولا يزداد فيها باطراد نصيب الفرد من الأغذية المتوافرة مثلما في آسيا. ولم يرتفع نصيب الفرد من إنتاج الأغذية إلا بنسبة 4 في المائة في عام 2011 مقارنة بمتوسطه في الفترة من عام 2004 حتى عام 2006، بل وانخفض في الواقع بنسبة 2 في المائة في عام 2010. ومن الصعب عند تحليل استمرار الجوع في أفريقيا أن نمنع أنفسنا من التفكير في أن ركود إنتاج الأغذية عامل سببي هام. لذلك من الصواب أن نعلق أهمية على مبادرات السياسات التي تعمل على زيادة إنتاج الأغذية في أفريقيا بقوة أكبر مما كان عليه الحال من قبل.

ويوحى ذلك بأن التحالف الجديد من أجل الأمن الغذائي والتغذية الذي بدأ مؤخراً بمبادرة تحت قيادة رئيس الوزراء David Cameron وآخرين قد حدّد أحد الأسباب المثيرة للقلق التي لا بد من معالجتها. ومن المؤكد أن ذلك لا يحملنا على التصفيق. ولكن إذا كان ذلك سيقترن على مرة أو بالأكثر مرتين من ثلاث مرات محتملة فإن مرد ذلك هو أن أماننا الكثير مما يتعيّن علينا أن نتصدى له في التعامل مع الجوع حتى في أفريقيا أكثر من مجرد التعامل مع إنتاج الأغذية المحلي. وثمة في المقام الأول مسائل ضخمة تتعلق بالتوزيع بين الأسر وداخلها، والاقتصار على توسيع إنتاج الأغذية بكل الوسائل التي يمكن حشدّها لهذا السبب الوحيد ربما لن يجعلنا نقطع شوطاً بعيداً في القضاء على الحرمان والبؤس المستشريين في أفريقيا ويتضافران مع الجوع ونقص التغذية.

وثانياً، لا تتشابه الطرق المختلفة المتبعة في زيادة الإنتاج الغذائي تماماً من حيث تأثيرها على السكان الذين يمكن أن يعانون الجوع في بلد ما. وعندما ينصبّ التركيز كله على كيفية زيادة إنتاج الأغذية بمعزل عن الدخل والعمل، لن يُعالج الأثر الناشئ على الجوع بسبب قصور الاستحقاقات بنفس الطريقة التي كان يمكن بها معالجته من خلال نهج اقتصادي يراعي الاستحقاقات المتولدة حتى في ظل السعي إلى تحقيق الغاية العامة المتمثلة في زيادة الإنتاج الزراعي والغذائي.

وثالثاً، يجب أن ننظر أفريقيا هي الأخرى إلى مزايا نمط الإنتاج الأكثر تنوعاً والأقل عرضة للمخاطر. فالتنوع الاقتصادي بات مسألة حاسمة للاستقرار الاقتصادي وأمن أفريقيا على الأجل الطويل. ولا يتطلب ذلك خروجاً على محرمات التعامل مع التصنيع السريع لأفريقيا باعتباره مسألة "مرفوضة" ببساطة. وفي ظل ازدياد دخل الفرد، يستطيع الناس شراء الأغذية حتى وإن كانت الصناعة هي مصدر دخلهم وحتى وإن حصلوا على الغذاء من أماكن أخرى. هناك مسائل كبيرة تتعلق بالتنظيم وتكوين المهارات في أي برنامج للتصنيع، لكن لا يوجد أي مبرر على الإطلاق يحملنا على الاعتقاد بأن الأفارقة، خلافاً لكل شعوب الأرض، لا يستطيعون بطريقة أو بأخرى السير بنجاح في ركاب التصنيع. وأخشى أن نكون بتمسكنا بهذا الاعتقاد قد اقتربنا من نوع غريب من العنصرية.

ورابعاً، تشمل مهمة التغيير الاقتصادي والاجتماعي بهدف إنهاء الجوع في أفريقيا توجيه الاهتمام إلى أهمية التغلب على النزاع العسكري والمدني وتوسيع الحكم الديمقراطي وكذلك تطوير مؤسسات السوق. ويجب أيضاً أن يغطي دور السياسة العامة توسيع الرعاية الصحية وتسهيلات تخطيط الأسرة والتعليم الأساسي (خاصة للمرأة) وترتيبات الأمن الاجتماعي. ويمكن لكل ذلك أن يساهم بدور مباشر وغير مباشر في الأمن التغذوي والرعاية الصحية السليمة واقتصاد شامل أكثر نجاحاً، بما في ذلك بناء قطاع زراعي سليم.

وتنشأ بالتالي مسائل حاسمة عند تقييم قدرة النهج الذي ينتهجه التحالف الجديد على التواصل والإقناع، وعلينا بالتأكيد أن نتجاوز نهجه الضيق نسبياً لنصل إلى الأمن التغذوي في أفريقيا.



ماذا عن جنوب آسيا، تلك المنطقة الأخرى التي يتوطن فيها الجوع، بما فيها الهند، رغم نموها الاقتصادي الكبير والارتفاع السريع في نصيب الفرد من الدخل؟ لقد نجحت الهند فوراً بمجرد نيلها الاستقلال في القضاء على المجاعة التي لم تفارقها طيلة فترة الحكم الإمبراطوري البريطاني في الهند. ومن السهل منع وقوع المجاعات عن طريق إعادة بناء استحقاقات الناس المفقودة وذلك مثلاً من خلال مشاريع العمل في حالات الطوارئ. واتخذت الهند ديمقراطيتها وسياستها القائمة على التعددية الحزبية والنقاش العام المفتوح والصُحف غير الخاضعة للرقابة، خطوات ضرورية على طريق القضاء على المجاعات المحتملة قبل أن تنبثق إلى السطح. ووقعت آخر مجاعة كبيرة في الهند في عام 1943، أي قبل أربع سنوات من نيل الاستقلال. وقطعت أيضاً إمدادات الأغذية في الهند أشواطاً هائلة على طريق التقدم من خلال الثورة الخضراء.

على أن هذا السجل المُشرف في اتقاء المجاعات لا يضاويه نجاح مماثل في القضاء على الوجود الكاسح للجوع المتوطن الذي يبتلي حياة مئات الملايين من البشر في هذا البلد. ولم يعد الجوع الشديد يعاود هجماته باستمرار على مناطق معينة فحسب، بل يستشري أيضاً الجوع المتوطن في كثير من أنحاء الهند. والواقع أن أداء الهند في هذا الصدد أقل كثيراً حتى من أداء أفريقيا جنوب الصحراء. وترتفع كثيراً في الهند أرقام نقص التغذية العام الذي نطلق عليه في بعض الأحيان اسم "سوء التغذية الناجم عن نقص الطاقة والبروتين" مقارنة بأفريقيا جنوب الصحراء. ويبدو أن زهاء نصف أطفال الهند مصابون بنقص مزمن في التغذية، وينتشر فقر الدم بين أكثر من نصف النساء البالغات.

ما الذي على الهند أن تقوم به إذن، بل ما الذي يمكن أن تقوم به؟ إن من الأهمية الحاسمة أن نوجه الاهتمام إلى توسيع فرص العمل المنتظم (وليس مجرد العمل في حالات الطوارئ) ونهتم بالطرق الأخرى التي يمكن من خلالها لشرائح واسعة من السكان أن تجني ثمار النمو الاقتصادي. والهند لديها برامج لتوزيع الأغذية المدعومة على شريحة هائلة من السكان، ويحتاج هذا البرنامج إلى تعزيز وتوسيع بدلاً من تقليصه، على أن يتم ذلك في حدود موارد الحكومة المخصصة لتلك الأغراض. وتنفق الهند أموالاً عامة أكثر كثيراً على إعانة الديزل لمن يمكنهم أن يتحملوا نفقات امتلاك مركبات تعمل بالديزل وغيرها من الأجهزة (وهي أقلية من السكان)، ودعم غاز الطهي لمن يمتلكون معدات حديثة تعمل بذلك الغاز، وتوفير الدعم للكهرباء، بل وتقديمها مجاناً، لمن يتصلون بشبكة الكهرباء مقارنة بما تنفقه على إعانات الأغذية. وجدير بالإشارة في هذا السياق أن شبكة القوى الكهربائية لا تصل إلى ثلث سكان الهند.

ونقص التغذية هو الآخر ليس مجرد سبب لاعتلال الصحة، بل يمكن أيضاً أن ينشأ عنها. ولا بد لكي نحول دون استمرار نقص التغذية أن نوجه اهتمامنا إلى الرعاية الصحية بشكل عام، وبالأخص إلى الوقاية من الأمراض المتوطنة التي تثبت امتصاص العناصر الغذائية. وبالتالي فإن تخلف مرافق الصحة العامة في الهند يساهم بدور مباشر في استمرار الخسائر الناجمة عن انتشار نقص التغذية. وثمة أيضاً علاقات سببية أكثر تعقيداً. فقد كشفت البحوث الطبية الأخيرة عن تأثير نقص التغذية على الأمهات في المدى البعيد، ولا يدمر ذلك صحة الأمهات فحسب، بل يمكن أن يتسبب أيضاً في مشاكل صحية خطيرة للأطفال الذين يولدون ناقصي الوزن لأنهم يصبحون أكثر عرضة لأمراض الأطفال وكذلك

لأمراض الكبار في مراحل لاحقة من حياتهم. والواقع أن انخفاض الوزن عند الولادة يزيد كثيراً من الإصابة بأمراض القلب والأوعية الدموية في المراحل المتأخرة من العمر.

وهناك أيضاً أدلة كثيرة تشير إلى أن عدم الحصول على تعليم أساسي يساهم هو الآخر في نقص التغذية، ويرجع ذلك في جانب منه إلى أن المعرفة والاتصال هامين، كما يرجع إلى أن مستوى التعليم يؤثر على القدرة على الحصول على وظيفة ودخل. ويؤدي قصور مرافق الصحة العامة والتعليم العام في الهند إلى إعاقتها بطرق كثيرة، وتشكل مسألة استمرار الجوع جزءاً من هذه الإعاقة. والأهم في ظل النظام الديمقراطي في الهند أن يدور نقاش عام واضح الرؤية لأسباب الحرمان وإمكانية تقديم تدخلات عامة ناجحة. وبالرغم من أن وسائل الإعلام في الهند حرة بدرجة كبيرة، وتوجد أيضاً صحافة قوية وناضجة (الهنود يقرأون الصحف اليومية أكثر من أي دولة أخرى)، فإن الأخبار والتقارير الصحفية التي تتناول مسائل الجوع المتوطن وسبل علاجه لا تزال محدودة بدرجة كبيرة.

## 6

وفي الختام، يدعوننا تفشي الجوع على نطاق واسع في العالم إلى إجراء تحليلات حاسمة للأسباب المتنوعة التي يمكن أن تقلص من استحقاق الغذاء للناس والقدرة على التخلص من الجوع والقضاء عليه، بمن فيهم الأطفال والنساء والرجال. ويلزم اتباع نهج أوسع كثيراً مما يمكن أن نحققه من تركيزنا الضيق على الإنتاج الغذائي وحده. وبالرغم من أن إنتاج الأغذية عنصر هام في مجموعة العوامل المؤثرة على الأمن التغذوي للبشر وتلافي الجوع فإن ثمة أيضاً عوامل أخرى كثيرة.

وتتطلب منا هذه التأثيرات المختلفة التي تتضافر معاً ألا ينصب تركيزنا على عامل واحد فقط من تلك العوامل. وعندما تتعلق الأمور بالسياسة الاقتصادية والاجتماعية لا يستصوب على الإطلاق أن نتعامل مع "عناصر واحد فقط في آن واحد"، لأن ذلك يضللنا كثيراً في التعامل مع التحدي الهائل المائل أمامنا بسبب استئراء الجوع في العالم الحديث، بل علينا أن ننظر إلى عناصر كثيرة مختلفة في آن واحد.

<sup>(1)</sup> Aristotle, *Nicomachean Ethics*, book One, section iii; in the translation by J.A.K. Thomson, *The Ethics of Aristotle: The* (London: Penguin Books, revised edition, 1976) (الصفحات 64-65).

<sup>(2)</sup> *Poverty and Famines: An Essay on Entitlement and Deprivation* (Oxford: Oxford University Press, 1981).

<sup>(3)</sup> حول هذا الموضوع، انظر "Gender and Cooperative Conflict," in Irene Tinker, ed., *Persistent Inequalities* (New York: Oxford University Press, 1990); "Missing Women," *British Medical Journal*, 304 (March 1992); "Missing Women Revisited," *British Medical Journal*, December 2003; "Gender Inequality and Theories of Justice," in Martha Nussbaum and Jonathan Glover, eds., *Women, Culture and Development* (Oxford: Clarendon Press, 1995).